

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2013

الأمم المتحدة: النمو الاقتصادي يتباطأ في جميع أنحاء المنطقة، رغم بلوغ عائدات النفط مستويات قياسية

ظلال قاتمة تلف الآفاق الاقتصادية بسبب غموض مستقبل أسعار النفط ومخلفات الربيع العربي

بيروت، 17 كانون الثاني/يناير 2013 - انخفض النمو الاقتصادي في منطقة غربي آسيا في عام 2012 ويتوقع أن يظل راكداً في عام 2013 قبل أن يستأنف انتعاشه في عام 2014، وذلك استناداً إلى التقرير الاقتصادي السنوي للأمم المتحدة المعنون "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عام 2013".

وقد خلاص التقرير السنوي للأمم المتحدة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة انخفض من 6.7 في المائة في عام 2011 إلى 3.3 في المائة في عام 2012، وأنه من المرجح أن يشهد ركوداً في عام 2013 قبل أن ينتعش ليرتفع إلى 4.1 في المائة في عام 2014.

وقال التقرير إن الأداء الاقتصادي قد تباين في عام 2012 إذ شهدت معظم الدول المصدرة للنفط نمواً قوياً لكنه نمو بطيء، في حين شهدت البلدان المستوردة للنفط انخفاضاً حاداً في النشاط الاقتصادي.

واستناداً إلى التقرير فإن معظم البلدان المصدرة للنفط استقادت من ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وارتفاع إنتاج النفط في عام 2012، وخاصة منها العراق والكويت والمملكة العربية السعودية. وعززت الاستثمارات العامة والخاصة النمو في قطر. ونما النشاط الاقتصادي بقدر أكثر تواضعاً في البحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة. وأخر عدم الاستقرار السياسي أي انتعاش محتمل في اليمن وتحول إلى حرب أهلية في الجمهورية العربية السورية، مما أثر على صورة المخاطر في المنطقة بأسرها. كما تأثر الأردن ولبنان المجاوران بانخفاض الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود، بما في ذلك التجارة والاستثمار والسياحة. وأثر تدهور البيئة الخارجية تأثيراً متزايداً على النشاط الاقتصادي في البلدان الأخرى المستوردة للنفط من قبيل إسرائيل، في حين ساهم ضعف الطلب المحلي في انخفاض حاد في النمو الاقتصادي بتركيا.

الأثر الاقتصادي للأزمة السورية

تسبب القتال في الجمهورية العربية السورية في أضرار اقتصادية كبيرة، بما في ذلك تدمير الممتلكات التجارية والسكنية والبنى التحتية ومرافق الإنتاج. كما أثرت الجزاءات الاقتصادية سلباً على الاقتصاد

السوري. إذ تسبب الحظر النفطي في خسارة في عائدات الصادرات بما يقارب 4 بلايين دولار، مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات الحكومية بنحو 25 في المائة في عام 2012.

وقال التقرير إن تدفقات التجارة الثنائية بين الجمهورية العربية السورية والدول المجاورة باستثناء لبنان انخفضت انخفاضاً كبيراً في النصف الأول من عام 2012. وتوقف تقريباً عبور البضائع عبر الأراضي السورية، إذ تحولت حركة العبور إلى طرق بديلة. وقد تكون لتعطل تدفقات التجارة، وما اقترن به من إعادة تشكيل شبكات تجارية جديدة، آثار طويلة الأمد.

وتأثر الأردن ولبنان بصفة خاصة من جراء ركود الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود مع سوريا. وانخفضت كثيراً بسبب الأزمة تدفقات رؤوس الأموال والسياحة، وهي عوامل كانت إلى وقت قريب تحرك التوسع الاقتصادي في تلك البلدان. وبعد تخفيض قيمة الليرة السورية في كانون الثاني/يناير 2012، ارتفع الطلب على العملات الأجنبية في العديد من الدول المجاورة. واضطر المصرف المركزي الأردني إلى رفع أسعار الفائدة وبيع احتياطي العملات الأجنبية لصون الدينار الأردني، وانخفضت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

الاعتماد على النفط يندُر بمستقبل غير مضمون وغير مستقر

وقال التقرير إن الأفق الغامض لأسعار النفط أثر على صورة المخاطر في المنطقة. ولئن ظلت علاوة المخاطر مرتفعة خلال السنتين الماضيتين بسبب الاضطرابات الاجتماعية والتوترات الجيوستراتيجية في المنطقة، فإن دوام التباطؤ الاقتصادي العالمي قد يتسبب في انخفاض مطرد في أسعار النفط ويؤدي إلى استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة. وهذا من شأنه أن يزيد من عدم الاستقرار الاجتماعي، وخاصة عندما تصبح بعض دول الخليج أكثر اعتماداً على عائدات النفط في تحقيق توازن ميزانيتها وتمويل برامج الاستجابة للربيع العربي.

وتظل التوازنات المالية للمدى المتوسط قوية في العديد من دول الخليج، ولكن التقديرات تذهب إلى أن سعر التعادل لنفط بلدان مجلس التعاون الخليجي ككل قد زاد من 49 دولاراً للبرميل في عام 2008 إلى 79 دولاراً في عام 2012، مما يجعل البحرين وعمان أكثر عرضة لأي تراجع محتمل في أسعار النفط. وتتراوح فوائض الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين ما يقارب 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ما يربو على 40 في المائة في الكويت. وبخلاف ذلك، أدى ارتفاع المتوسط السنوي لأسعار النفط إلى مفاومة الاختلالات الخارجية في البلدان المستوردة للنفط في عام 2012. كما تزايد عجز الميزانية في الأردن ولبنان وسوريا.

مشاكل العمالة لا تزال حادة

اشتدت الاضطرابات الاجتماعية المقترنة بالربيع العربي وذلك جزئياً بسبب ضعف القدرة الاستيعابية لأسواق العمل في المنطقة، مما يولد البطالة والنقص في العمالة وتترتب عليه العمالة الهشة. وتخفي معدلات البطالة الرسمية المنخفضة نسبياً الحجم الحقيقي لنقص استخدام اليد العاملة بسبب انخفاض معدلات المشاركة، وخاصة في صفوف النساء.

وقد تصدت حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان للقلق الاجتماعي برفع الأجور وخلق فرص عمل جديدة في القطاع العام، بما في ذلك عن طريق تعزيز قوات الأمن، وتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، استقطبت خطة مكافحة البطالة التي أعلن عنها في أعقاب الربيع العربي ما يزيد على مليون عامل عاطل، وكثير منهم من النساء اللواتي لم يكن في السابق يندرجهن في عداد القوى العاملة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال أسواق العمل تعاني من فصل شديد في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولا تزال العمالة المهاجرة تمثل حوالي 90 في المائة من القوى العاملة في القطاع الخاص نتيجة للتعويض غير التنافسي بالمقارنة مع القطاع العام وسوء تنسيق السياسات التعليمية والمهنية الذي يؤدي إلى عدم التطابق في المهارات المطلوبة.

ضعف الطلب يؤثر على التوقعات الاقتصادية في إسرائيل وتركيا

أثر تدهور البيئة الخارجية تأثيراً متزايداً على النشاط الاقتصادي في إسرائيل، في حين ساهم ضعف الطلب المحلي في انخفاض حاد في النمو الاقتصادي بتركيا. ففي تركيا، انخفضت البطالة قليلاً إلى 9 في المائة تقريباً في عام 2012. وفي إسرائيل، تبين من تقديرات جديدة للبطالة تزايد معدلها بمقدار نقطة مئوية واحدة حيث بلغت 7 في المائة تقريباً في عام 2012، خلافاً للتقديرات السابقة مما يقوض الادعاءات القائلة بأن البلد سيتصدى للتباطؤ الاقتصادي العالمي بسهولة نسبية. ومن المتوقع أن تولد موارد الغاز في البحر الأبيض المتوسط فوائض خارجية لإسرائيل ابتداء من عام 2014.

ففي إسرائيل، يرتبط الارتفاع المتوقع لعجز الموازنة إلى 3.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 بالإنفاق العسكري الثابت حيث يتجاوز 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي تركيا، يتوقع أن يزيد تباطؤ النمو من العجز في الميزانية من معدل تقديره 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى ما يزيد على 2 في المائة في عام 2012. ومن المتوقع أن تتدهور في السنة القادمة التوازنات المالية في تركيا والمنطقة كلها.

مخاطر الجانب السلبي

استناداً إلى التقرير، فإن غربي آسيا يواجه ثلاثة مخاطر رئيسية على مدى العامين القادمين. أولاً، يمكن أن يؤدي تصعيد التوترات الجيوستراتيجية إلى تأجيل المضاربة، ورفع علاوة المخاطرة في أسعار النفط وتفاقم اختلالات الحساب الجاري والاختلالات المالية القائمة بين الاقتصادات النفطية والاقتصادات غير النفطية. ثانياً، إذا أدت المصاعب المالية وتعميق النقشف المالي في البلدان المتقدمة النمو إلى انكماش عالمي، فإن حدوث انخفاض مطرد في أسعار النفط سيؤثر سلباً على الاستقرار المالي وعلى الاستقرار الاجتماعي في البلدان المصدرة للنفط في نهاية المطاف. وأخيراً، فإن عدم اتخاذ أي إجراء بشأن وضع العمالة الوخيم، وعدم القيام، بصفة عامة، بتنفيذ استراتيجيات تنويع فعالة على أساس نموذج إنمائي أكثر شمولاً أمر يشكل خطراً كبيراً على الاستقرار والازدهار في المنطقة على المدى الطويل.

يصدر تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في بداية كل سنة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة.

العنوان على شبكة الإنترنت: <http://www.org.un.development/wesp/policy/index.shtml>

لإجراء مقابلات أو للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيد وين بولت، الهاتف: 1-

212-963-8264 - البريد الإلكتروني: org.un@boelt

صادرة عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام